المحاضرة رقم 03 : المنهج التنموي الاشتراكي في الجزائر (1967- 1989)

Programme de développement socialiste en Algérie (1967 - 1989)

تمهيد : بعد مرحلة التسيير الذاتي التي مرت بها الجزائر غداة الاستقلال مباشرة (1962-1966) و التي كانت مرحلة انتقالية جدًا، حيث لم تشهد نظام اقتصادي قائم بحد ذاته ، و إنما جملة من الإجراءات بغرض تسيير و تشغيل مخلفات الاستعمار الفرنسي من قبل الدولة أو العمال أو الأجانب حتى، إلاّ أن ذلك سمح بتشكيل العينات الأولى للتوجه الاقتصادي المقبل للبلاد القائم على التخطيط و مركزية الدولة، وبالفعل مع منطلق سنة 1967 ظهرت قيادة سياسة جديدة تبنت بكل صراحة التوجه الاشتراكي كنظام اقتصادي لتجسيد التنمية الاقتصادية وفق مخططات تنموية امتدت خلال الفترة 1967-1989 .

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات كالأتي :

2-ما هو المنهج التنموي الذي اتبع من قبل الجزائر المستقلة للفترة 1967-1989، وما خلفياته النظرية (مبررات اختياره)؟

3- ما هي مرتكزات و نتائج المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر للفترة السابقة؟

4-ما هي الدروس المستخلصة في التجربة التنموية الجزائرية للفترة السابقة ؟

أولا - المنهج التنموي المتبع (الاشتراكي) ومبرراته:

أول خطوة باشرتها القيادة السياسية الجديدة بعد التصحيح الثوري والذي كان بتاريخ 19 جوان 1965 هي إعادة بناء هياكل الدولة (إنشاء مجلس الثورة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الشعبي البلدي، إصدار قوانين: الوظيف العمومي، الاستثمار، الإجراءات المدنية، الجزائية ....) ثم إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني حيث طلبت مساعدة البنك الدولي الذي اقترح برنامجا تنمويا رفضته الجزائر بحجة انه نيوكولونيالي (استعمار جديد)، ثم أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية (COSBLAN) بالتعاون مع خبراء جزائريين و في الأخير تم الاتفاق على إتباع الجزائر للمنهج الاشتراكي كمنهج تنموي وكخيار سياسي واقتصادي واجتماعي وعلى اثر ذلك قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي، ومبدأ التدخل المباشر للدولة وفي جميع المجالات وليس للقطاع الخاص.

وتكمن مبررات اختيار المنهج الاشتراكي خلال هذه المرحلة إلى ما يلي:[1]

1-على المستوى الداخلي:

-مجموعة من الوثائق الأساسية: لقد كانت هناك مجموعة من الوثائق اعتبرت مصادر منهجية أكدت على أولوية الخيار الاشتراكي لهذه الفترة نذكر منها ما يلي:

- **برنامج طرابلس** (جوان 1962): وقد أكد على أهمية التحولات الاشتراكية في الصناعة والزراعة ...وأضحى مرجعا لفرض مشروع مجتمع على الجزائر.
- **ميثاق الجزائر** (أفريل 1964): والذي كان أكثر وضوحا في التأكيد على ضرورة تبني المنهج الاشتراكي باعتباره الخيار الاستراتيجي، بل لقد كان عنوان قسمه الأول من اجل ثورة اشتراكية

[1]- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37-38.

وتناول في قسمة الثاني: كيفية الانتقال من الرأس مالية إلى الاشتراكية والمهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي... ولقد كان صورة طبق الأصل لقوانين الأحزاب الشيوعية في بلدان المعسكر الاشتراكي.

- **مشاريع مخططات التنمية:** وذلك انطلاقا من المخطط الثلاثي ثم الرباعي الأول فالثاني، والتي تؤكد على بعض التحولات الاشتراكية ميدانيا، في مجالات: الصناعة، الزراعة....الخ
- **الميثاق الوطني 1976:** الذي أكد في بابه الأول على بناء المجتمع الاشتراكي وإلى بناء الدولة الاشتراكية وحزبها الطلائعي في الباب الثاني، ثم المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الباب الثالث.
- **مشروع قسنطينة** (1959-1963): والذي كان أساسا لبعض المشاريع الكبرى التي برمجت ضمن مخططات التنمية باعتبار أن بعضها كان محددا ضمن مشروع قسنطينة، من قبل.

-**النخب والفئات التي كرست أولوية الخيار الاشتراكي:** هناك بعض النخب والفئات الفاعلة قد أثرت في مسار الأحداث من اجل تبني الخيار الاشتراكي نذكر منها:

- **النخب السياسية التي حكمت البلاد:** بحكم معاداتها للاستعمار بأيديولوجية الرأس مالية وبحكم طبيعة انتماءاتها الريفية، وانتساب معظمها إلى عائلات فقيرة.
- **النخبة المثقفة المرتبطة بالسلطة:** وطبيعة تكوينها ومصدر ثقافتها وتعاونها مع أصحاب بعض النظريات لصياغة السياسات الاقتصادية الملائمة والتي تجسد الخيار الاشتراكي في بعض القطاعات كالقطاع الصناعي مثلا.

-**الوضع المتدهور للأفراد:** لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار وضعا داخليا مترديا في جميع المجالات و على جميع الأصعدة خصوصا على الصعيد الفردي حيث رأت القيادة السياسية انه من غير الممكن الاعتماد على القطاع الخاص و آليات السوق في قيادة حركة النمو الاقتصادي (بسبب ضعفه المادي والتأهيلي) ، ولهذا كان البديل المطروح آنا ذاك هو الاعتماد على الدولة (القطاع العام) لقيادة عملية التنمية واستخدامها أسلوب التخطيط لاستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بطريقة أفضل تجسد التوزيع العادل للثروة و المداخيل.

2-على المستوى الدولي (الظروف الدولية): لقد تميزت تلك الفترة دوليا، بتنامي حركة التحرر من الاستعمار خصوصا لدى الدول النامية، إضافة إلى اشتداد الصراع بين المعسكرين الشرق والغرب لاستقطاب الدول المستقلة حديثا لتوسيع النفوذ فكل معسكر كان يسعى إلى نشر آراءه وأفكاره، ومثل هذه الأوضاع كان لها تأثير بالغ في توجيه الدول النامية ومنها الجزائر، حيث كان لها دور في تبني المنهج الاشتراكي.

ثانيا- تجسيد السياسة التنموية الاشتراكية (1967-1989):

عرف تطبيق المنهج الاشتراكي في الجزائر خلال الفترة (1967-189) وثيرتين مختلفتين، وتيرة متصاعدة فترة السبعينات ووثيرة متناقصة فترة الثمانينات، والملاحظ كذلك أن التجسيد الميداني للمنهج الاشتراكي كان على شكل مخططات تنموية. **فيا ترى ما هي هذه المخططات ؟ ما مضمونها ؟ وما نتائجها ؟**

1-مخططات التنمية للفترة (1967-1979):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه العشرية اقتصادا اداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر. ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة،

دورا مركزيا في جميع الميادين. ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في ميادين: الصناعة، المالية، المناجم، والبترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.[1]

شرعت الحكومة في هذه الفترة في تطبيق مجموعة من المخططات التنموية والتي كانت ترتكز على أطروحة ضرورة تطوير الصناعة لتحقيق التنمية، ولقد شملت هذه المرحلة ثلاثة مخططات أساسية:

1-1-المخطط الثلاثي (1967-1969): وهو أول خطة تنموية عرفتها الجزائر المستقلة وهو مخطط قصير الأجل، وقد كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لانجاز المخططات المقبلة ولا سيما في مجال التصنيع[2]، ولقد حدد لهذا المخطط اعتمادات مالية في حدود 11,081 مليار دج كان للقطاع الاقتصادي حصة الأسد فيها وبخاصة الصناعة، على النحو التالي:

جدول رقم3-1: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969) الوحدة: مليون دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	5400	49	4750	87
الزراعة	1869	17	1606	85.9
القاعدة الهيكلية	1124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الاداري	441	4	304	70
استثمارات أخرى	215	1.9	147	70
المجموع	11081	100	9124	82.33

Source: Bessaha Abdelgani, **Développement de l'Algerie et problémes de financement de l'industrie**, Mémoirde université d'Alger, p : 121.

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح أن السلطات قد اولت أهمية كبرى للقطاع الصناعي (بالتركيز على صناعات الاساس مثل: البيتروكيمياوية، الحديد والصلب، الميكانيكية) بدليل استحواذه على نصف ميزانية

[1] – بن حمو عبد الله، ملاحي رقية، مسيرة الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، **الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل**، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص: 4

[2] – المرجع نفسه.

المخطط لوحده تقريبا (49%)، يليه قطاع الزراعة بنسبة 17% وقطاع البنى والقواعد الهيكلية بنسبة 15%، ثم باقي الاستثمارات غير الإنتاجية بنسبة 25.2 % في الاجمال.

ومع نهاية تطبيق هذا المخطط بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات السابقة ما قيمته 9.124 مليار دج أي ما يقابل 82%. وقد سجلت الاستثمارات المنجة نسب تنفيذ مرتفعة بـــ97% (الزراعة 85 %، الصناعة 87%)، ونسب إنجاز أقل بالنسبة للاستثمارات غير المنتجة : (من 60 إلى 76%).

هذا وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذا المخطط، مجموعة من التاميمات في مجال: المناجم، البنوك، التأمين، بعض الصناعات...وبموجبها أنشأت الدولة العديد من الشركات الوطنية الكبرى لتسيير القطاعات المؤممة، نذكر على سبيل المثال: الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" 1966، الشركة الوطنية للعربا والحافلات "سوناكوم" 1967، الشركة الوطنية للمصبرات 1966.

ويرى الباحثون أن الخطة الثلاثية السابقة لم ترقى إلى خطة اقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي، ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع وقلة المبالغ المالية المرصودة.[1]

1-2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى، كما يتميز هذا المخطط بإقراراته الرسمية والإلزامية مما اكسبه الطابع الإجباري في التنفيذ عكس الخطة الثلاثية السابقة، وعلى العموم تمحورت أهداف هذا المخطط حول ما يلي :[2]

-تطوير الصناعة الوطنية إلى الدرجة التي تلبي الحاجات المحلية، من خلال خلق صناعة مصنعة أي صناعة وسائل الإنتاج (industriel indutrialisè).

- التنويع الجغرافي للعلاقات التجارية مع الخارج سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

-الاعتماد بشكل كبير تمويل التنمية من المصادر الداخلية.

-تحقيق تكامل اقتصادي وطني، من خلال ربط القطاعات ببعضها خاصة الصناعة والزراعة عن طريق :

- إمداد القطاع الزراعي بالآلات والمعدات، الأسمدة والمبيدات (وتلك تمثل مخرجات القطاع الصناعي).
- إمداد القطاع الصناعي بما يحتاجه من المزروعات الصناعية لانتاج السلع الغذائية الاستهلاكية مثل : الطماطم، الحليب ومشتقاته، الزيتون، عباد الشمس، الحمضيات، القمح الصلب واللين، اللحوم الحمراء والبيضاء، الجلود... (مخرجات القطاع الزراعي) .

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال رفع مخصصات السكن، التعليم، الصحة، النقل ..الخ .

ولتحقيق هذه الأهداف خصص لهذا المخطط ميزانية اكبر بـــ27,8 مليار دج، وقد وزعت على مختلف القطاعات كالأتي: 12.4 مليار دج للصناعة، 4.14 مليار دج للزراعة والمتبقي لباقي القطاعات، إذا الملاحظ هو استحواذ الصناعة على حصة الأسد تليها الزراعة كما نلاحظ ارتفاع حصة الاستثمارات الاجتماعية.

جدول رقم 3-2 : التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الوحدة: مليون دج

[1] – ساعد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] – صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	12400	45	20800	57
الزراعة	4140	15	4600	13
القاعدة الهيكلية	2307	8	/	30
السكن	1520	10	/	
التربية	2720	2	/	
التكوين	587	5	/	
النقل	800	3	/	
السياحة	700	2.5	/	
القطاع الاجتماعي	934	3.5	/	
التجهيزات الاجتماعية	762	3	/	
التجهيزات الادارية	870	3	/	
المجموع	27740	100	36700	100

المصدر: صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47

يتضح من الجدول السابق، أن الاتجاه في هذا المخطط كان صوب بناء قاعدة للصناعات الثقيلة ومن ثم بعث للصناعات الخفيفة لتثمين مخرجات مختلف القطاعات لا سيما الزراعة. ولقد أدخلت إصلاحات عميقة في ظل هذا المخطط، حيث أجبرت المؤسسة العمومية على فتح حسابين: واحد للاستغلال وآخر للاستثمار بهدف الرقابة عليها وظهر للوجود ما يعرف بالميثاق الاشتراكي للمؤسسات لتسيير المؤسسات الصناعية، كما منعت من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لاعادة تشكيل راس مالها[1]، كما صادف هذا المخطط تأميم المنشآت الأجنبية وبالأخص البترولية سنة 1973 الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية والمالية .

وفي نهاية هذا المخطط كانت نسب الانجاز الفعلية لمشاريع الاستثمار المخططة على النحو التالي: نسب انجاز الصناعة : 57% نسب انجاز الزراعة : 13%، نسب انجاز باقي القطاعات: 30%، والملاحظ هو مدى الانحراف عن تحقيق البرامج الاستثمارية المخططة في مجمل القطاعات خصوصا الزراعة، وهو ما انعكس سلبا على الإنجاز.

1-3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يمثل هذا المخطط استمرارا لتوجه المخططات السابقة ودعما لاهدافها لا سيما في مجال التصنيع، ولقد خصصت له اعتمادات أكبر بقيمة 110 مليار دج أي زيادة بـــ 12 مرة عن المخطط الثلاثي و بزيادة 04 مرات المخطط الرباعي الأول، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولقد احتل القطاع الصناعي الحصة الكبرى بنسبة 43.5% رغم انخفاضها مقارنة بالمخطط السابق،

[1] – انظر إلى: – ساعد محمدن مرجع سبق ذكره، ص: 26.

– بن حمو عبد الله، ملاحي رقية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4-5

يليه قطاع البنى الهيكلية الاقتصادية بنسبة 14%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 10.9% والتي شهدت انخفاض، ثم باقي القطاعات. والملاحظ هو مدى انحراف نسب التنفيذ مرة أخرى عن النسب المخططة وهذا يعني فشل المخطط في تحقيق الأهداف المرجوة عند نهاية المدة.

جدول رقم 3-3: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الوحدة: مليون دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	48000	43.5	74.2	61.1
الزراعة	12005	10.9	5.8	4.8
القاعدة الهيكلية	15521	14	40.8	33.7
التربية والتكوين	9947	9		
النشاط الاجتماعي	14610	13.3		
التجهيزات الادارية	1399	1.3		
استثمارت اخرى	2520	2.3		
المجموع	110217	100	120.8	100

المصدر: صالح صالحي، مرجع سبق كره، ص ص: 48-49

ومن أهم إنجازات هذا المخطط هو انشاء:

-شركات كبيرة تهتم بالصناعات الأساسية مثل: سوناطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، شركة الصناعات الميكانيكية، السونيلاك للصناعات الكهربائية والالكترونية، السوناريم، شركة البحث في المناجم.

-مركب الحديد والصلب بالحجار (عنابة) لمعالجة الحديد القادم من الونزة (تبسة).

-مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة.

-مصنع لتكرير النفط بسكيكدة وأرزيو.

وبهذا بلغ عد الشركات الوطنية 49 شركة في الميدان الصناعي، و19 شركة في مجال الخدمات، و 8 تنظيمات بنكية ومالية.

1-4-استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني 1978-1979: رغم ضخامة الميزانية المرصودة في المخطط الرباعي الثاني، إلا أنه ومع نهاية المدة (1977) بقيت العديد من المشاريع الاستثمارية دون انجاز في حدود مبلغ 106,07 مليار دج، وقد تم تأجيل المخطط الخماسي الأول إلى سنة 1980 للظروف السياسية المتصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) حيث تم الحرص على استغلال سنتي (1978-1979) في انجاز البرامج المتبقية عن المخطط الرباعي الثاني لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي. بالإضافة إلى تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية وبالتالي أصبح مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة و المعاد تقييمها عام 1978 ما مقداره 95.63 مليا دج .

والملاحظ أن البرامج المزمع استكمالها خضعت لإعادة التقييم نظرا للتغيرات الحاصلة في الأسعار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي آناذاك والتي يمكن وصفها بالركود التضخمي " Stagg flation" . وهو ما نجم عنه ارتفاع ميزانية هذا المخطط التكميلي.[1]

جدول رقم 3-4: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط التكميلي (1978-1979) الوحدة:مليار دج

القطاعات	المخطط التكميلي
	الانجازات
الفلاحة	3.259
الصناعة	66.864
الغلاف المالي للمخطط	106.759

Source: Houcine Benissad, " la réforme économique en Algérie", p : 17.

بينت النتائج المستخلصة من عملية المراجعة والتقييم للاقتصاد الوطني التي شرع فيها سنة 1979، أن استثمارات التصنيع الضخمة الممتدة بين 1968-1978 لم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث بينت المؤشرات الاقتصادية وجود هوة بين الأهداف المعلنة للتخطيط وبين النتائج المحققة في الميدان. فلم يستطع الاقتصاد الجزائري تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد، بل طفت إلى السطح عدة اختلالات ونقائص أدت إلى ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع أموالا ضخمة وتضحيات كبرى.[2]

2-مخططات التنمية للفترة (1980-1989):

شهدت هذه المرحلة بداية التراجع عن تطبيق معظم السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها سابقا وأصبحت هذه الفترة مرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي مخطط تلعب فيه الدولة الدور الأساسي في قيادة التنمية إلى اقتصاد رأس مالي يتم فيه تحجيم دور الدولة وإعطاء الدور الأساسي للقطاع الخاص والسوق، فتم مراجعة العديد من السياسات الاقتصادية[3]عبر سلسلة من الإصلاحات تم بموجبها التخلي عن انشاء المركبات الصناعية الكبرى، والتحول من سياسة التقشف إلى سياسة الإستهلاك وتم التعبير على ذلك من خلال شعار"من أجل حياة افضل" الذي ظهر عام 1980.[4] لذا فقد ارتكزت استراتيجية التنمية خلال هذه الفترة على نقاط أساسية وهي:[1]

---

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991، ص: 335.

[2] – تريكي حسان، بن تروش عماد، التحولات الاقتصادية في الجزائر والآثار المترتبة عنها: مقاربة سوسيولوجية، **الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل**، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص: 5.

[3] – صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[4] – إدريس بوالكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 17 جوان 2002، ص: 116.

-خفض وثيرة عملية التصنيع.

-توجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات والاستهلاك الداخلي.

-تسهيل عمل القطاع الخاص، وتأكيد وزنه داخل الاقتصاد.

وقد لعبت القيادة السياسية الجديدة خلال هذه المرحلة دورا حاسما في تغيير المنهج التنموي وتعديل السياسات المتبعة إلى جانب النخب الفكرية المرتبطة بها (بعد انعقاد مؤتمر الافلان وتوصياته الاقتصادية)، لكن تبقى الاختلالات الكبيرة التي اصبح يشهدها الاقتصاد الوطني نتيجة التطبيقات المختلفة لسياسات المنهج الاشتراكي وتركيز الاستثمارات في القطاع الصناعي واهمال باقي القطاعات، وما تلازم معها من أزمات تنامي أشكال الفساد الاقتصادي انعكست سلبا على إنتاجية المؤسسات العمومية وعوائدها، بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وانخفاض أسعار النفط مما قلص كثيرا من الإيرادات المالية للدولة وأجبرها على إعادة النظر في سياستها الاشتراكية (تمويل التنمية)، ومن بين الظروف الدولية التي كان لها دور في تغير التوجيه الاقتصادي للبلاد هو: الضعف الذي أصاب المعسكر الشرقي الاشتراكي وبداية تفككه أي (أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي) وانتشار فكرة أن الاشتراكية أصبحت غير قادرة على حل الأزمات وتحقيق التنمية في البلدان النامية فلابد من بديل، هذا البديل يكمن في النظام الرأسمالي. [2]

2-1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

حرصت الحكومة انطلاقا من هذا المخطط على زيادة الاهتمام بباقي القطاعات (الزراعة، التربية، السكن)، ولقد بلغ إجمالي مخصصات هذا المخطط مبلغ 400,6 مليار دج موجهة لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وإنجاز مشاريع جديدة، حيث بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38,5% وهي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة، وفي المرتبة الثانية قطاع الفلاحة بـــ 18.5% ومن ضمنه قطاع الري بنسبة (49%) لم تسجل من قبل بسبب زيادة الطلب عليه وإدراك السلطات خطر التبعية الغذائية، ثم قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة بحصة (25%) والتي أصبحت تكتسي أهمية اكبر مقارنة بالمخططات السابقة.

جدول رقم 3-5: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	154.5	38.5
- المحروقات	63	40.77
الفلاحة	47.1	18.5
- الري	23	5.7
النقل	13	3.24
المنشآت الأساسية الاقتصادية	37.9	9.46
الإسكان	60	14.97

[1]- Kuider sami nair : algerie 1954-1982 : forces sociales et blocs au pouvoir, **temps modernes**, vols 432-433, 1982, pp : 31-32.

[2] – صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

التربية والتكوين	42.2	10.53
المنتجات الأساسية الاجتماعية	16.3	4.07
التجهيزات الجماعية	9.6	2.39
مؤسسات الإنجاز	20	4.99
المجموع	400.6	100

المصدر: ج ج د ش، **القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1983، المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984**، الجريدة الرسمية، العدد 51، مؤرخة في: 16 ديسمبر 1980، ص: 1803.

و تماشيا مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية ولضمان تحقيق أهدافها، باشرت الحكومة جملة من الإصلاحات الإرادية تتعلق بشكل أساسي بإعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية عبر مراحل (عضويا ثم ماليا)، وإقرار مجموعة من الإصلاحات في القطاع الزراعي.

وعلى صعيد النتائج الميدانية لابد من الإشارة إلى التأثير السلبي لتدني سعر البترول على حجم الاستثمار المقرر فخلال الفترة (1984-1986) انخفض سعر البترول بنسبة 15% إلى 20% مقارنة مع أسعار 1982 دون أن ننسى أن صادرات المحروقات كانت تمثل آنا ذاك على الأقل 95% من إيرادات التصدير وبهذا تقلص حجم الاستثمار الفعلي إلى 350 مليار دينار من أصل 400.6 مليار كانت مقررة فكانت نسبة التنفيذ في حوالي 87 %. وعلى العموم فقد شهدت هذه الفترة نتائج اقتصادية و اجتماعية و مالية إيجابية.

2-2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

يعتبر هذا المخطط امتدادا وتكملة للمخطط السابق من حيث الأهداف العامة، غير أنه يحدد بعد الأهداف الخاصة بناءا على التغيرات الحاصلة، كما يلي:

-التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

-ضرورة تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما عبر تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية احسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

-توسيع القاعدة المادية للاقتصاد عن طريق: دعم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي والري، تطوير الصناعات التكاملية والتي بإمكانها إحلال الواردات، المواصلة في تدعيم البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

-مواصلة دعم التهيئة العمرانية، من خلال اللامركزية الجهوية وتحسين التخطيط المحلي.

- مواصلة دعم التربية والتكوين، وتكييف مخرجاتها مع إحتياجات التنمية الوطنية

-مكافحة كل اشكال التبذير، وانتهاج سياسات تقشفية تتلاءم والامكانيات والاهداف الاقتصادية للبلد وتحقيق العدالة.

ولاجل تحقيق هذه الأهداف فقد رصدت لهذا المخطط ميزانية أكبر قدرها 550 مليار دج، وتواصل حصة الاستثمارات الصناعية تراجعها خلال هذا المخطط إلى (31.67%)، بينما يتزايد الاهتمام بقطاع الزراعة والري حيث ارتفعت حصتهما إلى 14.36%، وكذا قطاع الإسكان إلى (13.8%)، ثم قطاع التربية والتكوين والصحة (11.8%) وباقي القطاعات.

جدول رقم3-6: التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	174.2	31.67
- المحروقات	39.8	7.23
الفلاحة	79	14.36
النقل	15	2.72
المنشآت الأساسية الاقتصادية	45	8.27
الإسكان	76	13.81
التربية والتكوين	45	8.18
المنتجات الأساسية الاجتماعية	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	8
مؤسسات الإنجاز	19	3.45
التخزين، التوزيع البريد والمواصلات	23.850	4.3
الصحة	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر: ج ج د ش، **القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989**، الجريدة الرسمية، العدد 01، مؤرخة في: 02 جانفي 1985، ص: 14.

وفيما يتعلق بنسب الانجاز فنجدها قد تأثرت بالانخفاض الكبير للموارد المالية الآتية من تصدير المحروقات خلال الفترة (1986-1988) جراء انخفاض أسعار النفط* وما صاحبها من اندلاع أزمة مديونية خارجية و تطبيق سياسة تقشفية، ولهذا قدرت نسبة تنفيذ الخطة بحوالي 66% من مجموع 557.24 مليار دينار، وتمهيدا لاستقلالية المؤسسات العمومية فان الخزينة العمومية تحملت عبئ تسديد ديون هذه المؤسسات (التطهير المالي).

3- مكانة التصنيع في النموذج التنموي الجزائري للفترة (1967 -1989):

3-1-المفهوم والاستراتيجية:

بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على ثلاث مفاهيم أساسية وهي: التصنيع، التوجه نحو الداخل، التكامل الاقتصادي الوطني (التكامل بين القطاعات). وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي[1] فقد اقتنع واضعو سياسات التنمية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه إلا أنها اختلفت في كيفية التصنيع.

و لقد جاءت إستراتيجية التنمية في الجزائر معتمدة على التصنيع و تحديدا الثقيل(**إستراتيجية الصناعات المصنعة**)، والذي بفضل ما يتمتع من مزايا إنتاج سلع الإنتاج كبديل بأن يطور الزراعة وقطاع الصناعات الخفيفة أو التحويلية في البلد،[2] حيث يعمل قطاع الصناعات الاستخراجية (غاز، بترول، الحديد، الفوسفاط ..) بإعتباره قطاع استراتيجي ومحوري في هذه السياسة على تموين باقي قطاعات الصناعات الثقيلة وهذا

* انخفاض سعر النفط الجزائري من 27.7$ إلى 16.5$ بين سنتي 1985-1986.

[1] - زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد 2010/8، ص: 5

[2] - زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 6

لصناعة وسائل الانتاج مثل: صناعة السيارات، الحافلات، عتاد البناء والأشغال العمومية، الجرارات ومختلف الآلات الفلاحية، الصناعات الدوائية، الصناعات البتروكيمياوية... عن طريق إمدادها بالمادة الخام مثل الحديد، المطاط، النفط الخام لتكريره واستخراج المشتقات متعددة الاستخدام...، وتمويلها ماليا لتغطية باقي احتياجاتها خصوصا التجهيزية. وعبر مخرجات هذه الصناعات يتم بعث القطاع الزراعي من خلال تموينه بمختلف الآلات والتجهيزات (جرارات، حاصدات،...) وكذا بعض المواد الأساسية (الأسمدة، المبيدات..). وتعرف هذه المرحلة الأولى من التكامل القطاعي بالتكامل الخلفي. وفي المرحلة الثانية سوف تكون مخرجات القطاع الزراعي مصدرا أساسيا لبعث الصناعات التحويلية (الخفيفة) من خلال تموينها بمختلف المزروعات الصناعية (الطماطم، الحمضيات، الزيتون، عباد الشمس، اللحوم البيضاء والحمراء، القمح بنوعيه، القطن، الجلود...) كلها مواد تساهم في تصنيع أهم السلع ذات الاستهلاك الواسع سواء الموجهة للتغذية أو اللباس..... ، وهو ما يعني تخفيض فاتورة الاستيراد. وتسمى هذه المرحلة الثانية من الترابط القطاعي بالتكامل الأمامي .

إن مفهوم التكامل والتصنيع يعود إلى أعمال الاقتصادي "فرنسوا بيرو" الذي طور مفهوم الصناعة و التصنيع وأعطى لهذه الأخيرة مفهوما ديناميكيا يختلف عن مفهوم الصناعة حيث يقول "إن الفرق الجوهري هو إقامة تلك الصناعات التي من شأنها بعث نوع من التكاملية ذات الأثر التصنيعي سيما بين القطاعات الاقتصادية للبلاد". و انطلاقا من أعمال "كارل ماركس" بنى "فريدمان" هذا النموذج الذي يعتمد أساسا على التقنيات الحديثة خصوصا فروع الإنتاج ذات الأولوية. فيا ترى ما محور هذه الاستراتيجية، محور هذه الاستراتيجة هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة حيث يرى " جيرار ديستان دو برنيس G destanne de bernis" انطلاقا من نظرية أقطاب النمو، ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف، ويحدد "د.برنيس" هذه الصناعات في الفروع التالية :[1]

- الفروع الصناعية التي تقدم سلعا رأسمالية(إنتاجية) للفروع الأخرى.
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية.
- إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكيمياوية).

لقد أخذ "جيرارد برنيس" بالإعمال السابقة كركيزة وضع من خلالها نموذجا يتماشى مع طموحات الدول النامية الهادفة إلى القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعانيه ، و تجعل هذه الإستراتيجية من الصناعات الثقيلة حجر الزاوية و الكفيل لتصحيح الإختلالات التي خلفها الاستعمار لكن دون إهمال الزراعة.

3-2-مبررات إختيار الجزائر لهذا النموذج : و قد تبنت الجزائر هذا النهج و سعى المخطط الجزائري إلى إنشاء المعدات ذات التكنولوجيا المعقدة و ذلك انطلاقا من المبررات التي قدمها " جيرارد برنيس " و التي تحتم على الجزائر إتباع تلك الإستراتيجية ، ومن هذه المبررات نذكر:[2]

---

[1] – زوزي محمد، المرجع نفسه، ص: 4

[2]–M.Ehocine Benissad, **La Reforme economique en Algerie (ou l'indicible adjustement stricturel)**, 2 edition ,OPU , alger,1991, pp : 21–22 .

1.النقص الكبير المسجل في اليد العاملة المؤهلة بين (1965-1975) مما دفع إلى استخدام تقنيات حديثة ذات الكثافة الرأسمالية.

2.ضرورة التحضير لتدبير سلع صناعية (أي عجز الجزائر و حاجياتها لسلع الإنتاج).

3.استبعاد الحماية الصارمة المفروضة على الاقتصاد الوطني قصد الأداء الجيد لعمليات الإنتاج من خلال فرض النافسة الأجنبية.

4.الأثر الكبير للتقنيات الحديثة في تحديث المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

كانت هذه منطلقات إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانيات، **إلا أن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا**، و التكامل القطاعي لم يتحقق، بل بالعكس ظل استيراد السلع المصنعة مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

3-3-آثار وانعكاسات النموذج على الجزائر : إن إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع كانت له سلبيات و ايجابيات و تتمثل فيما يلي : [1]

أ-الإيجابيات : لقد مكن هذا النموذج الجزائر من بناء عدة مصانع كبيرة يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد أقوى لو أنها استغلت استغلالا أمثل واعتمدت على المردود الاقتصادي (الربح) عوض المردود الاجتماعي (توفير الإنتاج وتلبية حاجات المجتمع وفقط)، كما أن مثل هذه الصناعات مكنت الجزائر من التحضير المادي دون تغيير العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة .

ب-السلبيات : احتواء السياسة الاقتصادية المتبعة على الكثير من التناقضات، حيث أنها اعتمدت على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع العدد الكبير للسكان وندرة الإطارات، و بهذا تحولت الجزائر إلى سوق للمصنوعات و ليست بلد صناعي وحشد كبير للمعدات والمؤسسات الضخمة ضعيفة الأداء، دفع الاقتصاد الجزائري فاتورة الاعتماد على التصنيع الثقيل والذي تجلى في المظاهر التالية :

-التكلفة التي أحدثها تحويل مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي بسرعة، لأن ذلك معناه التحويل الجدري للبنية الاجتماعية القديمة (التفكك الاجتماعي عن طريق الهجرة الريفية للعمل في الصناعة وترك الفلاحة، تغير عادات الاستهلاك...الخ).

-عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية التي رافقت التصنع (ضغط اجتماعي على النقل والصحة، و السكن) ذلك أن تحويل الفلاحين إلى الصناعيين يستدعي إيجاد مؤسسات اقتصادية و اجتماعية جديدة لاستيعابهم.

-ضغط النفقات الاستهلاكية بغرض زيادة الاستثمار.

-التكلفة المالية التي أدت إلى ارتفاع كلفة المنتج و الاعتماد على الاستيراد والاستدانة لتمويل وسائل الإنتاج.

زراعة منكمشة و ندرة في المواد الغذائية.

-صناعة خفيفة جد قليلة، وندرة في المنتجات الصناعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع.

---

[1] - زوزي محمد، المرجع نفسه، ص: 6-8

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف التي كانت مرجوة منه، وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر ضيق عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية وليس تصنيعها و ذلك للأسباب التالية: [1]

-نقص المهارات و الكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار.

-ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية.

-غياب التكامل بين القطاعات الذي كان من المفروض أن تقوم به الصناعة والذي يعود أساسا إلى طريقة الحصول على التكنولوجيا.

[1] – زوزي محمد، المرجع نفسه، ص: 8